

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٤٠

الأربعاء، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيشيكاني	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	الإكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد راتلي
	موزمبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/1004).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-01196 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣).

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخطب مجلس الأمن في بداية هذا العام الذي يكتسي أهمية بالنسبة للسلام في كولومبيا.

(تكلم بالإسبانية)

إنه لشرف خاص أن أكون هنا في حضور نائبة الرئيس فرانسيس ماركيس مينا التي تشغل اليوم منصب نائب الرئيس، ولكنها كانت أيضا أحد أبرز بناة السلام في تاريخ كولومبيا. كما أود التتويه بصفة خاصة بوزير الخارجية ألفارو ليفا دوران، وهو أيضا شخصية ذات تاريخ طويل على صعيد تحقيق السلام في البلد. وأغتتم هذه الفرصة لأشكرهما على الثقة والدعم اللذين تقدمهما حكومة كولومبيا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ولمنظومة الأمم المتحدة بأسرها عموما. وأود أن أعرب مرة أخرى عن تضامني وأن أكرر إدانتني المطلقة لمحاولة الهجوم على نائبة الرئيس التي أبغ عنها أمس.

ويسعدني أيضا أن يشارك في هذه الجلسة السيد أرماندو ووريو فالبوينا، وهو زعيم بارز من السكان الأصليين وأمين المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية في كولومبيا، التي أنشئت بموجب

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/1004)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة. وباسم المجلس، أرحب بفخامة السيدة فرانسيس ماركيس مينا، نائبة رئيس كولومبيا، وأطلب من موظف المراسم اصطحابها إلى مقعدها على طاولة المجلس.

اصطحبت السيدة فرانسيس ماركيس مينا، نائبة رئيس جمهورية كولومبيا، إلى مقعدها على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ والسيد أرماندو ووريو فالبوينا، ممثلا للمنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية في كولومبيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/30، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/1004، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وكما أكد الأمين العام، فإن الحوار البناء بين الأطراف، وكذلك بين الحكومة والمجتمع المدني، أمر جوهري. وتشجعي كثيرا البيئة الإيجابية التي سادت خلال الأشهر القليلة الماضية داخل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه وغيرها من المحافل التي أنشأها الاتفاق. وأثق بأن تلك الروح ستترجم قريبا إلى إجراءات مشتركة للتغلب على التحديات الملحة بغية المضي قدما بشكل حاسم.

إن هذا العام أساسي أيضا لإحراز تقدم في صياغة التشريعات المتعلقة لتنفيذ اتفاق السلام. وسيكون لممثلي الضحايا في الكونغرس، فضلا عن أعضاء الأحزاب السياسية من مختلف الأطياف، دور أساسي يؤدونه.

(تكلم بالإسبانية)

يشكل نجاح عملية إعادة الإدماج جزءا أساسيا من بناء سلام مستقر ودائم، على النحو الذي توخته الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي في الاتفاق النهائي. وفي ذلك الصدد، أرحب بتعيين أليهاندر ميلر، وهي عضو سابق في لجنة تقصي الحقائق ومدافعة عن حقوق المرأة، مؤخرا مديرة جديدة للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، وهي كيان ذو أهمية أساسية في ضمان ذلك النجاح. وتأكيدا على تعميم نهج تراعي الاعتبارات الجنسانية والعرقية في عملية إعادة الإدماج أمر مشجع جدا.

كما أن القرار الصادر مؤخرا بتمديد منح دخل أساسي حتى ٣٠ حزيران/يونيه، والذي يضمن حصول آلاف المقاتلين السابقين على دخل شهري أساسي، خطوة إيجابية جدا، فيما تواصل الأطراف العمل معا لاعتماد تدابير متوسطة وطويلة الأجل لضمان إعادة الإدماج على نحو مستدام. وتحقيقا لتلك الغاية، لا يزال من الأهمية بمكان ضمان الموارد اللازمة لدعم الآلاف من المقاتلين السابقين، رجالا ونساء، الذين ما زالوا ملتزمين بانتقالهم إلى الحياة المدنية على الرغم من التحديات والتهديدات الهائلة.

ومن المؤسف أنه بعد مرور أكثر من ست سنوات على توقيع الاتفاق النهائي، لا يزال العنف مستمرا ضد المجتمعات المحلية وقادة

الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، والذي يعمل يوميا لتعزيز حقوق الجماعات العرقية في جميع أنحاء البلد.

(تكلم بالإنكليزية)

تشير التطورات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2022/1004) إلى الإمكانيات التي يحملها العام المقبل في طياته لتوطيد السلام في كولومبيا. وأنا واثق من أنه، في حال التزام الأطراف، يمكن أن يجلب عام ٢٠٢٣ معه تقدما حاسما لتوفير فرص الأمن والتنمية التي تمس حاجة المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع إليها.

قبل أسبوع واحد فقط، سافر الرئيس بترو أوريغو ونائبة الرئيس ماركيس مينا إلى تشوكو، وهي واحدة من أشد المناطق إهمالا في البلد، للتوقيع على قانون يقضي بإنشاء وزارة المساواة. وهذا تطور مثير بالنسبة لكولومبيا. وتسعى تلك المؤسسة الجديدة، بقيادة نائبة الرئيس، إلى معالجة أوجه عدم المساواة العميقة التي تؤثر بشكل خاص على النساء والشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ويمكن أن تكون بالتأكيد أداة هامة للنهوض بأهداف اتفاق السلام من خلال المساعدة على تجاوز أوجه التفاوت داخل المجتمع الكولومبي.

ويرحب الأمين العام في تقريره بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرا للمضي قدما في بعض مجالات الاتفاق التي تنطوي على أكبر إمكانيات تحويلية. وأكرر إشدته بالخطوات التي اتخذت في الأشهر القليلة الماضية فيما يتعلق بالإصلاح الريفي الشامل، مثل الاتفاق على شراء الأراضي وزيادة ميزانيات الزراعة. ولوحظ مزيد من الزخم فيما يتعلق بمسائل الإصلاح الريفي من خلال عقد السلطات للمؤتمر الوطني الأول للفلاحين، الذي حضرته في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وخلال المؤتمر، تبادل عرض ممثلو مجتمعات الفلاحين شهاداتهم وتقدموا بالعديد من المقترحات لتعزيز تنفيذ عناصر الاتفاق المتعلقة بالإصلاح الريفي الشامل، وبذلك أكدوا مرة أخرى دورهم الرئيسي في بناء السلام. ومن الواضح الآن أن بالإصلاح الريفي أصبح أخيرا محورا للجهود الرامية إلى بناء كولومبيا أكثر سلما وازدهارا.

وسط بيئة بناءة. ويخطط الطرفان لعقد جولة جديدة في المكسيك في الأسابيع المقبلة. ويحظى قرار الطرفين باستئناف المناقشات بدعم واسع النطاق في المجتمع الكولومبي، ويحظى بتقدير خاص من قبل المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع في عدة مناطق.

وبناء على طلب الطرفين، وافق الأمين العام على تقديم دعم دائم لعملية الحوار بينهما من خلال وجودي في المحادثات. وأنا أقوم بهذا الدور كجزء من مجموعة داعمة تضم الدول الضامنة والداعمة والكنيسة الكاثوليكية. وقرر الطرفان أيضا اطلاع مجلس الأمن على الوثائق المتفق عليها على طاولة المفاوضات. وسأضمن وصول أول وثيقة من هذا القبيل، والتي تركز على قواعد وهيكل عملية التفاوض، إلى المجلس عن طريق الأمانة العامة.

بدأ العام الجديد بإعلان يبعث على الأمل أصدره الرئيس لوقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر مع عدة جهات فاعلة مسلحة غير قانونية تعمل في مناطق مختلفة في جميع أنحاء البلد. وقد رحب الأمين العام بذلك الإعلان. وإذا تم تصميم تدابير وقف التصعيد المتفق عليها مع الجماعات المسلحة بعناية وتنفيذها بالتزام، فإنها يمكن أن تساعد بشكل كبير في الحد من العنف ومن معاناة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، فضلا عن بناء الثقة في الحوارات الجارية.

وهناك حقيقة أساسية يجب الاعتراف بها. يتوقف النجاح الدائم لاتفاق السلام الكولومبي، الذي نود جميعا أن نراه، على قدرة السلطات الكولومبية على التصدي للعنف المستمر بوصفه أكبر تهديد لها. وتبذل الحكومة جهدا مثيرا للإعجاب في ذلك جزئيا من خلال حوارات متباعدة مع الجماعات المسلحة غير المشروعة لإنهاء العنف. وإذا نجحت الحوارات، فإنها ستسهم إسهاما كبيرا في تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ مختلف أحكام الاتفاق النهائي. ومن شأن التنفيذ الفعال للاتفاق في حد ذاته أن يحقق التحولات المطلوبة لترسيخ السلام الدائم.

إن قرار المجلس اليوم بالإذن بتوسيع ولاية البعثة لتشمل الإصلاح الريفي الشامل الوارد في الاتفاق وكذلك الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية في مهام التحقق التي تضطلع بها سيمكن البعثة من

المجتمع والأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وفي الأسابيع الأخيرة، وقعت أعمال عنف عديدة، لا سيما في المناطق ذات الأولوية لتنفيذ الاتفاق. ومما يثير القلق بوجه خاص العنف المستمر ضد زعماء ومجتمعات الشعوب الأصلية، مثل الآوا، ومجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، مثل "المجلس المجتمعي لأنتو ميرا وفرونتيرا"، وكلاهما في مقاطعة نارينيو، حيث لا بد من تنفيذ أحكام الاتفاق النهائي المتعلقة بالشؤون الإثنية.

وبينما تتخذ الحكومة خطوات جريئة للحد من العنف في إطار سياسة "السلام الناجز" التي تتبعها وتنفذ نهجا جديدا للأمن البشري، فإن التنفيذ المنسق لأحكام الاتفاق المتعلقة بالضمانات الأمنية أمر ضروري أيضا. وأنا واثق من أن الخطوات التي اتخذتها مؤخرا اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية ستكون من إحرار تقدم نحو تحقيق ذلك الهدف.

إن التقدم الذي أحرزه النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، وهو ركن أساسي من أركان الاتفاق وأحد أكثر جوانبه ابتكارا، أمر مشجع. وإصدار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لقراراته الختامية الأولى يشكل خطوة حاسمة نحو الأحكام التصالحية الأولى، التي يمكن أن تصدر في هذا العام. وكما لاحظ الأمين العام، فإن التوصيات الواردة في تلك القرارات، التي تم التوصل إليها من خلال عملية حوار شملت الضحايا والمشاركين، تبين بوضوح أن السلام والعدالة يمكن، بل وينبغي، أن يعزز كل منهما الآخر. وستواصل البعثة دعم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والكيانات الحكومية في استعدادها لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ تلك الأحكام.

(تكلم بالإنكليزية)

وبينما تمضي الحكومة قدما في تنفيذ الاتفاق النهائي، فإنها مستمرة في تواصلها مع الجهات الفاعلة المسلحة غير القانونية في إطار سياسة السلام الناجز. وفي الشهر الماضي، اختتمت الحكومة وجيش التحرير الوطني الجولة الأولى من حوارات السلام في فنزويلا

الوقت نفسه من أرضهم للعمل كعبيد في هذه الأرض الجديدة الخصبة. إنها بداية سيئة ويبدو أننا ما زلنا عالقين فيها. إن إدراجنا في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم مثال جيد على كفاحنا لأجل تغيير واقع ساد لعدة قرون. وكانت هناك دعوة وحوار سياسي على الصعيد الدولي ومع الأطراف، مما جعلنا عمليا طرفا فاعلا ثالثا على الطاولة لا مثيل له في هذه العملية وأسفر عن إدراج الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية في الاتفاق لضمان الاستماع إلى مظالم المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية.

بيد أن إدراجنا في الاتفاقية يختلف عن تنفيذه لصالحنا. وهنا تكمن الصعوبات. وتتفق كيانات الرصد الدولية، فضلا عن نظيراتها الوطنية مثل وكالات المراقبة الحكومية، على تخلف تنفيذ البرامج المخصصة للشعوب والمجموعات الإثنية عن الركب ووضعه في آخر أولويات العملية. ويعزى الكثير من ذلك إلى أن الحكومة السابقة قد وضعت عقبات أمام التطور الحيوي لعملية السلام في مواجهة البلد بأسره والمجتمع الدولي، الأمر الذي منع استمرار تنفيذنا لتلك الاستراتيجيات وتعزيزها. فكيف يمكننا جميعا تجنب تكرار الخطأ نفسه مرة أخرى؟

وفيما يتعلق بالشعوب والمجموعات الإثنية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى تخصيص بنود محددة في الميزانية، يجب أن ننفذ إطارا مؤسسيا يأخذ النهج العرقي في الاعتبار. لقد عشنا لعدة قرون في دولة لا تضع لنا اعتبارا ولا تفكر فينا ويتم تجاهلنا تماما عندما تتخذ القرارات. وللتغلب على ذلك، يجب أن نبدأ من المبدأ القائل بأن العلاقة مع الهيئات الإثنية ينبغي أن تحدد وتستمر من حكومة لأخرى. أي أننا يجب أن نكفل الاستقلال الذاتي للمجتمعات الإثنية وأن نعزز الهياكل التنظيمية التي تجعل الحكم الذاتي ممكنا. وينبغي أن يكون ذلك أساسيا في الحوار مع الجماعات الإثنية. إن لدينا هياكل حكم متوارثة على الصعيد الوطنية والإقليمية والمحلية، وذلك هو المجال الذي ينبغي أن نمضي فيه قدما في الاتفاقات المتعلقة بالسياسة العامة مع الدولة الكولومبية.

إننا نشكل عُشر سكان كولومبيا ونقيم في ثلث أراضي البلد ويتألف معظمه من الأنهار والبحيرات والأشجار - وفرة أمانا الأرض.

زيادة مساهمتها في تحقيق السلام في كولومبيا. إنني ممتن جدا لثقة مجلس الأمن وثقة الأطراف. ولدينا العديد من الفرص لبناء السلام في كولومبيا. ولا يزال دور الأمم المتحدة والدعم الفعال من قبل المجلس مهمين دائما. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لمئات الرجال والنساء العاملين في البعثة والفريق القطري الذين يدل عملهم اليومي بوضوح على ذلك الالتزام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ووريو فالبوينا.

السيد ووريو فالبوينا (تكلم بالإسبانية): أود أن أتقدم بتحياتي إلى نائبة الرئيس فرانسيس ماركيز مينا. إنها رمز لم يسبق له مثيل في تاريخ بلدنا. كما أحیی وزير خارجيتنا، السيد ألفارو ليفا، الذي ظل مناضلا لا يكل من أجل السلام لعدة عقود. إننا نجتمع في هذه الجلسة اليوم بفضل موهبته ومثابرته إلى حد كبير.

أنا أرماندو ووريو فالبوينا، أحد السكان الأصليين لشعب وايبو الذين يعيشون في الصحراء في أقصى شمال كولومبيا. إنني أتكلم بالنيابة عن الشعوب والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي والشعوب الأصلية في كولومبيا، بصفتي أمين المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية وهي آلية أنشئت في إطار التنفيذ لأعمل مستشارا ومحوارا وممثلا للمجموعات الإثنية في البلد.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى اليابان التي دعنتني بصفتها رئيسة لمجلس الأمن إلى هذه الجلسة. وأشعر بامتنان خاص لموافقة المجلس على تمديد الولاية لتشمل الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية. وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وقبل كل شيء، إنه اعتراف نعتبره أساسيا ويبعث برسالة قيمة إلى المجتمع الكولومبي بأسره وإلى المجتمع الدولي.

لقد أُبید ٩٠ في المائة من شعوب أسلافنا خلال غزو القارة الأمريكية، بينما أنتزع الملايين من إخواننا وأخواتنا السود حرقا في

التي تعيش في عزلة طوعية، وإلى التنوع العرقي والثقافي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في البلاد، فبعد خمسة قرون من قمعهم وإساءة معاملتهم، لا يزال الكفاح من أجل حياة كريمة مستمراً. وإذ أخطب مجلس الأمن لأول مرة اليوم، أمل أن تكون هذه المرة الأولى من مرات عديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ووريو فالبوينا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد روتلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لا تزال حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بدعم توطيد السلام في كولومبيا من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية. ونرحب بالتزام الحكومة الكولومبية بتنفيذ اتفاق عام ٢٠١٦ كجزء أساسي من عملها لتأمين سلام واسع النطاق ودائم.

وقد سرنا أن نرى زخماً متجدداً خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بما في ذلك شراء الحكومة ٣ ملايين هكتار من رابطة مربّي الماشية، وإعادة تنشيط المجلس الوطني لإعادة الإدماج، والقرارات الختامية التي أصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. ونرحب بقرار المجلس اليوم بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق، لتشمل التقدم المحرز في الفصلين المتعلقين بالإصلاح الريفي والعرقي من اتفاق السلام (القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣)). ومن الواضح أن إحراز تقدم بشأن هذين الفصلين أمر حيوي.

وكما أوضح الأمين العام في تقريره الأخير (S/2022/1004)، لا يزال العنف يشكل أكبر تهديد لتوطيد السلام في كولومبيا. ونرحب بالإجراء الحاسم الذي اتخذته الحكومة لتعزيز قوات الأمن العام في المناطق الجديدة لإعادة الإدماج، وإعلان نائبة الرئيس عن زيادة التمويل لحماية القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

ونشاطر الحكومة قلقها إزاء الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن البيئة وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني. ونحن

ولكن لا يستغل سوى خمس الأراضي فقط للأنشطة الزراعية. وبالنظر إلى ذلك الحال يجب أن تكون هناك ضمانات لتقرير المصير في وقت نحتاج فيه إلى استجابات فعالة لأزمة المناخ. ويكمل الممارسة الفعالة للحكومة وجود اقتصادنا الخاص، الذي سيكفل تنفيذ المهام الرئيسية للمنظمات. وبذلك ستوجّه السياسة العامة نحو تعزيز عمليات الاستدامة داخل منظمات المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات السكان الأصليين في كولومبيا.

وبالإضافة إلى تعزيز منظماتنا وضمان استدامتها، يساورنا القلق إزاء مسألة الأراضي المتوقعة وفقاً لنص الاتفاق والتي تظل دائماً مسألة رئيسية بالنسبة للمجموعات الإثنية. ويجب أن تتوفر لآليات الحماية الجماعية للمجموعات الإثنية الضمانات المادية اللازمة لتعزيزها، بما في ذلك حراس السكان الأصليين والمارون، وهي ضمانات أساسية بوصفها مساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق ما يوصف بأنه "السلام الناجز". وينبغي أن يشمل وجود محاصيل الكوكا والقنب في الأراضي الإثنية - وهي نباتات مقدسة - آلية تنظيمية خاصة تم النظر فيها ولكن تجاهلتها الحكومة السابقة تماماً. وأشار اتفاق السلام إلى اهتمام خاص لمجتمعات وأقاليم الشعوب الأصلية. ومن الملح إيلاء الاهتمام لهم، لأنهم يواجهون الإبادة المادية والثقافية. وأطلب بكل احترام أن تبذل بعثة التحقق جهود المتابعة على أساس فهم ما يعنيه النهج العرقي الذي يشمل العناصر المشار إليها حتى الآن. يمكن تحقيق ذلك من خلال التحدث والعمل معنا. وبهذه الطريقة، يمكننا توجيه الجهد المؤسسي بشكل أفضل والذي كان غير منتظم لعدة قرون.

إن لمنظومة الأمم المتحدة وجوداً متنوعاً وطويلاً الأمد في بلدنا. ومن الأهمية بمكان أن تتسق مع الحكومة الكولومبية ومعنا حتى يمكن تعظيم آثار التنفيذ من خلال الهياكل التنظيمية التي نعتمدها. إن إدراجنا في ولاية مجلس الأمن، وتعيين نائبة الرئيس بوصفها المسؤول الأعلى رتبة لتنفيذ الفصل التعلق بالعرق، واستعداد حكومتي الولايات المتحدة والمكسيك لمساعدة الأقليات العرقية في كولومبيا، كلها أمور شجعتنا على دعوة المزيد من البلدان للانضمام إلينا في هذا المسعى.

وأوجه تحية المقاومة إلى ١١٥ من الشعوب الأصلية من الرّحل وشبه الرّحل والمواطنين في كولومبيا، بما في ذلك الشعوب الأصلية

بالنساء والسكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. تتوقف إعادة الإدماج الكامل للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية على إمكانية الحصول على الأرض والسكن والمشاريع الإنتاجية.

وكما أقر الأمين العام في تقريره الأخير المقدم إلى هذا المجلس (S/2022/1004)، نرحب بتصميم الحكومة وبالإجراءات التي اتخذتها مؤخراً لتعزيز تنفيذ أجزاء الاتفاق التي تنطوي على أكبر إمكانية لإحداث تحول إيجابي في واقع المناطق التي عانت أكثر من غيرها من النزاع. والواقع أن إدارة الرئيس بيترو أوريغو شرعت بالفعل، خلال أربعة أشهر من توليها منصبها، في اتخاذ إجراءات هامة كجزء من استراتيجيتها لإحراز تقدم في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ويدل قرار الحكومة بزيادة الموارد المخصصة للقطاع الزراعي في ميزانية عام ٢٠٢٣ بأكثر من ٦٢ في المائة على جدتها فيما يتعلق بالإصلاح الريفي. والنشر المتكامل لقدرات الدولة في جميع أنحاء الأراضي الكولومبية، ولا سيما المناطق المهمة تاريخياً، أمر أساسي لتوطيد السلام في كولومبيا، وسيسهل الإصلاح الزراعي إسهاماً حاسماً في تحقيق هذه الغاية.

وتهنئ البرازيل الحكومة الكولومبية على جهودها الدؤوبة سعياً إلى تحقيق "سلام شامل" في البلد. وننظر بارتياح كبير إلى وقف إطلاق النار الثنائي مع مختلف الجماعات المسلحة الذي أعلن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ونأمل أن يؤدي هذا التطور الإيجابي إلى الحد بشكل فعال من العنف الذي يؤثر على السكان الكولومبيين، ولا سيما الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والنساء، وأضعف فئات السكان. وبالإضافة إلى ذلك، تأمل البرازيل أن يتم قريباً الإعلان عن وقف إطلاق النار مع جيش التحرير الوطني وأن يحرز الحوار مع تلك المجموعة تقدماً سريعاً.

وكما أكدنا في مناسبات مختلفة، فإن عمل مجلس الأمن في كولومبيا يستجيب للتطلعات والاحتياجات التي أعربت عنها الحكومة الكولومبية. وتؤكد البرازيل من جديد استعدادها للتعاون مع الحكومة حتى يترسخ السلام، الذي لم يتحقق إلا بفضل الجهود الكبيرة لشعبها، وينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد.

ملتزمون بدعم الجهود الرامية إلى التصدي لهذه التهديدات من أجل تأمين مستقبل أفضل للشعب الكولومبي. ونرحب أيضاً بالتعاون الوثيق المستمر بين كولومبيا وشركائها الدوليين بشأن التصدي للمخدرات والجريمة المنظمة. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي تقودها الحكومة لضمان وقف إطلاق النار، بغية الحد من انعدام الأمن وتخفيف معاناة السكان المتضررين من النزاع. ونرحب أيضاً بدعم الممثل الخاص ماسيو للحوار الجاري بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

ولا تزال كولومبيا قدوة للعالم في الإمكانيات التحويلية للحوار والقيادة. وقد لمست هذا الالتزام مباشرة في زيارة قمت بها مؤخراً. وبينما يسعى الشعب الكولومبي إلى التغلب على العوائق المتبقية أمام تحقيق سلام واسع ودائم، تفخر المملكة المتحدة بالوقوف إلى جانبه.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي ولبلدي أن آخذ الكلمة للتعليق على تنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا. وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم وأرحب بحضور نائبة الرئيس فرانسيسكا إيلينا ماركيز مينا ووزير الخارجية ألفارو لييفا دوران في مجلس الأمن اليوم.

أولاً وقبل كل شيء أود أن أعرب، وبالنسبة عن بلدي كما سبق وأن فعل الرئيس لولا دا سيلفا، عن تضامننا مع نائبة الرئيس في أعقاب محاولة الاغتيال غير المقبولة التي تعرضت لها. وتدين البرازيل بشدة ما حدث وتعرب عن ثقتها التي لا تتزعزع بأن التطرف السياسي ومحاولات عرقلة التقدم في السياسات الشاملة لن تزدهر في قارتنا.

ويسرنا أن وافق المجلس اليوم بالإجماع على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣)) لتشمل فصلي الإصلاح العرقي والريفي من الاتفاق النهائي، على النحو الذي طلبته الحكومة الكولومبية. وتعتقد البرازيل أن عملية السلام ستستفيد من التقدم المحرز في هذين المحورين المركزيين للاتفاق، وتهنئ حكومة كولومبيا على قرارها بإعطاء الأولوية لتنفيذهما وإشراك الأمم المتحدة في رصد التقدم المحرز.

ويسرنا أن نعرب عن تقديرنا للالتزام حكومة الرئيس بيترو أوريغو بتكثيف الجهود لضمان أمن المقاتلين السابقين وتعزيز السياسات المتعلقة

الوزير بلينكن: "لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون تحقيق العدالة والمساواة للكولومبيين من أصل أفريقي وللشعوب الأصلية". ويحدد الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية رؤية لسلام شامل للجميع يعالج تاريخاً من عدم المساواة ويضمن حقوق الكولومبيين من أصل أفريقي والسكان الأصليين في المستقبل. وتلك رؤية تتشاطرها الولايات المتحدة، وقد عملنا طويلاً للمساعدة في جعلها حقيقة واقعة.

ثانياً، تدعم الولايات المتحدة جهود الإصلاح الريفي لتوزيع الممتلكات على المزارعين الذين لا يوزون أرضاً، وقد شجعتنا الزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة للقطاع الزراعي في الميزانية الحكومية لعام ٢٠٢٣.

ثالثاً، نواصل دعم عملية العدالة الانتقالية الجارية. ونؤيد ذلك الجهد وندين أي أعمال تهدد عملية السلام. فجميع ضحايا النزاع في كولومبيا يستحقون العدالة.

رابعاً، تشجعنا جهود كولومبيا لتوسيع المشاركة السياسية الديمقراطية. وينبغي ألا يغيب عن بالنا مدى أهمية رؤية المقاتلين السابقين يشاركون في العملية السياسية.

ولكن في حين أن تلك التطورات الأربعة تبعث على التفاؤل، فلا يزال هناك عمل يتعين القيام به. ولا يزال إنتاج المخدرات غير المشروعة يوجج العنف في المناطق المتضررة من النزاع، وأبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن مستويات قياسية لزراعة الكوكا في عام ٢٠٢١. ولنكن واضحين: إن جميع أعمال العنف - سواء كانت هجمات ضد قوات الأمن الكولومبية أو مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي أو المقاتلين السابقين أو المدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة - تعوق التقدم والسلام. ويجب على السلطات أن تعمل في سبيل مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والحد من العنف وضمان محاسبة الجماعات المسلحة غير المشروعة.

ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً مجدياً في التصدي لذلك العمل، وترحب الولايات المتحدة بالإجراء الذي اتخذته المجلس اليوم بالموافقة على توصية الأمين العام الهامة لبعثة التحقق. وسيساعدنا

وقد أظهرت كولومبيا بالفعل قدرتها وإرادتها السياسية للتغلب على التحديات التي تواجه التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وتوطيد السلام في أراضيها. وتؤكد البرازيل من جديد ثقتها في نجاح تلك العملية.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ونعرب عن تقديرنا للدور الحاسم الذي تواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا الاضطلاع به في دعم السلام في البلد. وأشكر السيد ووريو فالبوينا على المنظور الهام الذي قدمه والذي يعبر عن موقف المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية.

وأود أن أرحب في المجلس بالوفد الكولومبي، بقيادة نائبة الرئيس فرانسيس ماركيس مينا ووزير الخارجية ألفارو ليفا دوران، وأشكر بشكل خاص زملائنا من المملكة المتحدة على جهودهم في صياغة القرار المتعلق بالولاية (القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣))، الذي حظي بتأييد إجماعي من المجلس. وأرحب بالوزير راتلي. ومما يشجع الولايات المتحدة الخطوات التي اتخذتها حكومة بلده للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام ٢٠١٦، ونحن ملتزمون التزاماً تاماً بدعم كولومبيا في هذا العمل الحيوي.

وأود اليوم أن أسلط الضوء على أربعة مجالات للتقدم وأن أناقش العقبات التي تعترض سبيل السلام والتي يجب التصدي لها على وجه الاستعجال. أولاً، ترحب الولايات المتحدة بالالتزام الصريح لحكومة بترو أوريجو بالتحقيق الكامل لأهداف الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية. ونعرب عن تقديرنا لقيادة نائبة الرئيس ماركيس مينا في تنسيق تلك الجهود، بالشراكة مع مكتب المفوض السامي للسلام والكيانات على نطاق الحكومة الكولومبية، بما في ذلك وزارة المساواة المنشأة حديثاً. إن انتخاب نائبة الرئيس ماركيس مينا تاريخي ويعبر عن التزام حكومة بترو أوريجو بمعالجة هذه القضية الهامة.

في تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الوزير بلينكن خلال زيارة إلى بوغوتا أن الولايات المتحدة ستكون أول شريك دولي بخصوص الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من اتفاق السلام لعام ٢٠١٦. وكما أوضح

إن الخطوات الأولى التي اتخذها الرئيس بيترو أوريجو والحكومة الجديدة في إطار رؤيته لمفهوم "السلام الناجز" مشجعة جدا ومصدر أمل لمواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي. فبعد ست سنوات من التنفيذ، ومع مراعاة المكاسب التي تحققت حتى الآن، يشجعنا الالتزام القوي بتصحيح أوجه عدم المساواة التاريخية، مع التركيز بشكل خاص على الإصلاحات الريفية والفصل المتعلق بالشؤون الإثنية وعلى حماية مصالح المرأة وحقوقها.

ومن الإشارات المشجعة للمستقبل سن القانون الذي يسمح بمواصلة الحوار مع جيش التحرير الوطني والجماعات المسلحة الأخرى من أجل وضع حد للعنف. والهيكل المتعدد المستويات لتلك العملية، الذي يتضمن مشاركة المواطنين في تصميم خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦، هو ضمان للشمول. وقرار جيش التحرير الوطني بتحليل مقترحات الحكومة وقبول المحادثات بشأن وقف إطلاق النار هي إشارات إيجابية للتوصل إلى اتفاق سلام. ونأمل أن تكون الجولة الثانية من المفاوضات، المقرر إجراؤها في شباط/فبراير، خطوة إلى الأمام في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، ينبغي الحفاظ على الاتصالات القائمة وتجديد التزام جميع الأطراف لكي تُختتم المفاوضات بنجاح في أقرب وقت ممكن. فمن دون مشاركة جميع الأطراف، لن يكون هناك سلام دائم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالالتزام البلدان الضامنة بكفالة استمرار تلك المحادثات ونتائجها.

فيما يتعلق بمشاركة المرأة، تشدد الدول الأفريقية الثلاث على أهمية كفالة حصول المرأة على المنبر الذي تستحقه بوصفها عنصرا لتحقيق السلام. كما نرحب بالتطورات المسجلة في مجال تعزيز ومشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق، من خلال مشاركتها في تصميم خطة التنمية الوطنية؛ وإنشاء وزارة المساواة؛ واعتماد قوانين بشأن المساواة بين الجنسين في القوائم الانتخابية؛ وأنشطة التوعية الرامية إلى تعزيز النظر في الاحتياجات الخاصة للمقاتلات السابقات؛ وتعيين عدة نساء في مناصب المسؤولية. ونرحب أيضا بإعلان الحكومة أنها ستزيد تمويل المبادرات والبرامج التي تكافح العنف الجنسي والجنساني. ويجب

القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣) على تحسين رصد تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من اتفاق السلام. ويجب علينا جميعا أن نواصل الوقوف إلى جانب كولومبيا في جهودها لتوطيد السلام الدائم بعد عقود من النزاع.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن يهنئوا أعضاء المجلس على اتخاذهم بالإجماع القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣)، الذي يكلف بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا برصد تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا. ويؤكد اتخاذ القرار بشكل سريع وموحد التزام المجلس بدعم الشعب الكولومبي في سعيه إلى تحقيق السلام الدائم.

ونرحب أيضا بمشاركة نائبة رئيس كولومبيا، فخامة السيدة فرانسيس ماركيس مينا، في هذه الجلسة، ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيد أرماندو ووريو فالبوينا على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

ويشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالهلع إزاء محاولة اغتيال نائبة الرئيس فرانسيس ماركيس مينا باستخدام جهاز متفجر. وكان هجوم الأمس هو الثاني من نوعه، بعد هجوم في عام ٢٠١٩. وندين بأشد العبارات الممكنة هذا الهجوم الجبان والخسيس على نائبة الرئيس ماركيس مينا - والذي يرجع سببه بلا شك إلى التزامها السياسي وبالتأكيد بسبب أصولها والرمزية التاريخية التي تجسدها. إن كولومبيا التي نؤيدها هي البلد الذي يشارك فيه جميع المواطنين، بغض النظر عن نوع جنسهم أو أصلهم أو لون بشرتهم، على قدم المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية، بلا خوف على حياتهم. وتؤكد محاولة اغتيالها هذه مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تعزيز تنفيذ الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من الاتفاق النهائي.

الحكومة الكولومبية على تعزيز التدابير الرامية إلى تمكين المرأة من قيادة مشاريع التنمية. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيباً حاراً بتضمين خطة التنمية الوطنية نظاماً وطنياً لإعادة الإدماج وبرنامجاً شاملاً لإعادة الإدماج بهدف بناء قدرات المقاتلين السابقين.

فيما يتعلق بالنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، يسر الدول الأفريقية الثلاث أن تلاحظ إحراز تقدم كبير، لا سيما في القضية رقم ٠١، التي تتعلق بأخذ الرهائن وغيرها من حالات الحرمان الشديد من الحرية وما صاحب ذلك من جرائم ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والقضية رقم ٠٣، التي تتعلق بحالات قتل واختفاء قسري قدمها موظفو الدولة باعتبارها من خسائر القتال. وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بإنشاء آلية للحوار ونظام لرصد تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق. ونظام العدالة التصالحية القائم على المشاركة النشطة للضحايا يشكل دعامة أساسية لعملية السلام في كولومبيا ومثالاً نموذجياً. وتسرن أيضاً التدابير المتخذة لرعاية الأطفال الضحايا وأسر المقاتلين السابقين. فالعمل لصالح الأطفال يسهم في منع نشوب النزاعات وبناء سلام مستدام.

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف ضد المقاتلين السابقين المعاد إدماجهم خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ولا يزال ذلك العنف يقوض تنفيذ اتفاق السلام في المحليات المتأثرة بالنزاع. ويبلغ العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين اغتيلوا، بمن فيهم الـ ٥٠ الذين قضوا في عام ٢٠٢٢، الآن ٣٥٥ مقاتلاً، مع كون غالبية الضحايا من المجتمعات الكولومبية المنحدرة من أصل أفريقي ومن السكان الأصليين. وتثير الهجمات على زعماء المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء الأحزاب السياسية القلق البالغ. وتعيد الدول الأفريقية الثلاث تأكيد موقفها المتمثل في أنه لا يمكن تصور مجتمع كولومبي مسالم على المدى الطويل من دون تصحيح المظالم التاريخية التي لحقت بالكولومبيين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية.

وتتطلب الجهود التي تبذلها كولومبيا بالفعل الدعم المستمر من شركائها الإقليميين والدوليين. وفي هذا الصدد، نرحب الدول الأفريقية

مكافحة هذه الجرائم ومعاينة مرتكبيها بكل حزم. ويمثل التزام الحكومة في ذلك الصدد، من خلال اعتماد خريطة طريق لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، خطوة بالغة الأهمية في الاتجاه الصحيح.

وتتوقف إعادة إدماج المقاتلين السابقين إدماجاً مستداماً على الإصلاح الزراعي الفعال. وفي هذا الصدد، رحبت الدول الأفريقية الثلاث باعتماد التدابير ذات الصلة، التي يشكل تنفيذها أمراً حاسماً لإحلال سلام دائم في كولومبيا. كما أننا نراقب باهتمام تنفيذ الخطط الوطنية الـ ١٦ للإصلاح الريفي. وترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بتوقيع اتفاقية بين الاتحاد الكولومبي لمربي الماشية والحكومة لشراء ٣ ملايين هكتار من الأراضي من أجل توزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً.

إن الأوضاع في مجتمعات كاوكا وبوتومايو وأنتيوكيا، التي تعاني من انعدام الأمن، في حاجة ماسة إلى حل. ونرحب بمشاريع بناء المساكن الجارية في العديد من تلك المناطق. وينبغي تعزيز تلك الجهود من أجل تحسين إعادة إدماج جميع المقاتلين السابقين المسجلين، وعددهم ١٣ ٠٠٠. وفي ذلك الصدد، يسر الدول الأفريقية الثلاث إعادة تنشيط المجلس الوطني لإعادة الإدماج بغية تحسين تنفيذ ذلك العنصر الأساسي في الاتفاق.

ونرحب بالتزام الحكومة الكولومبية بمواصلة تنفيذ برامجها لتنمية المناطق - مرة أخرى، على أساس شمول الجميع وبغية إيجاد قدر أكبر من التأزر على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد الوطني. ومن الضروري دعم جهود السلام باتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى مكافحة الأسباب الجذرية للفقر. ونأمل أن تتجح المناقشات الجارية في الكونغرس لسن تشريع يقضي بإنشاء ولاية قضائية زراعية وإضفاء الطابع الدستوري على حقوق الفلاحين. وبطبيعة الحال، يجب أن تشمل إعادة تأهيل المقاتلين السابقين إعادة إدماجهم اقتصادياً. ونأسف لعودة المحاصيل غير المشروعة للظهور في المناطق المتأثرة بالنزاع، حيث تزدهر مستفيدة من الفقر المقترن بضعف وجود الدولة. ونشجع السلطات على مضاعفة جهودها للموافقة على مشاريع جديدة ونحث

وتوزيع الأراضي والقضاء على العنف. وعلى وجه الخصوص، فإن المجلس الوطني لإعادة الإدماج استأنف عمله مؤخرا، الأمر الذي يُنتظر أن يمكن المقاتلين السابقين من الحصول على الأراضي والمشاركة في المشاريع الإنتاجية كوسيلة فعالة لإدماجهم. ولئن كانت تلك التدابير والتقدم المحرز يستحقان التقدير، فإنه ينبغي الإشارة أيضا إلى أن تنفيذ اتفاق السلام مهمة طويلة الأجل ومنهجية تتطلب جهودا متواصلة من أجل تنفيذه الكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. وفي غضون ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء اهتمام وثيق للحالة وتقديم الدعم السياسي المستدام.

ثانيا، يجب حل الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات. لقد وضعت كولومبيا نهاية للنزاع من خلال الحوار وبدأت بناء السلام من خلال المفاوضات، وقدمت مثالا جيدا للتسوية السياسية للنزاعات. في الشهر الماضي اختتمت الحكومة جولاتها الأولى من المفاوضات مع جيش التحرير الوطني وتوصلت إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر مع الجماعات المسلحة الأربع. كما اتخذ القرار بشكل مشترك لتنفيذ عملية إنسانية طارئة. إننا نرحب بكل تلك التطورات. ونأمل أن يواصل البلد بذل جهود دؤوبة على طريق الحوار والمفاوضات وأن تتوصل الأطراف إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية سياسية من خلال المفاوضات. وسنواصل دعم الأمم المتحدة وبلدان ومنظمات المنطقة في الاضطلاع بدور بناء لتشجيع السلام وتحقيق السلام من خلال المفاوضات.

ثالثا، يجب التشديد بشكل كبير على تعزيز السلام. إن السلام الدائم الذي يتحقق من خلال التنمية المستدامة والشاملة التي يتقاسمها الجميع هو نهج أساسي للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. ويسرنا أن نرى اتخاذ الحكومة لسلسلة من المبادرات لمعالجة التنمية غير المتكافئة، بما في ذلك التدفقات المالية الضخمة المخصصة للإصلاح الريفي، مما سيساعد على تضيق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية وإزالة الحواجز التي تعرقل التنمية. وقد أحطنا علما بأن الحكومة تجري حوارا مع مختلف قطاعات المجتمع بشأن خطة التنمية الوطنية للفترة

الثلاث بإعادة فتح الحدود ودفء العلاقات الدبلوماسية بين كولومبيا وفنزويلا، التي بدأت بزيارة الرئيس بيترو أوريجو إلى كاراكاس في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢. ونرحب أيضا بالتزام فنزويلا بوصفها ضامنا للمفاوضات بين الحكومة الكولومبية ومقاتلي جيش التحرير الوطني. ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق مع جيش التحرير الوطني بشأن وقف إطلاق النار وهدنة ثنائية. ونحث قادة جيش التحرير الوطني والجماعات المسلحة الأخرى التي لم توقع الاتفاق النهائي بعد على نبذ العنف وإظهار المرونة والالتزام بإنهاء سنوات من حرب العصابات المميتة في كولومبيا.

أخيرا، تكرر الدول الأفريقية الثلاث تأكيد دعمها لمهمة الممثل الخاص للأمين العام وتعرب عن دعمها المستمر للحكومة الكولومبية. السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بنائبة رئيس كولومبيا، فرانسيس ماركيس مينا، في هذه الجلسة. وأشكر الممثل الخاص كارلوس رويس ماسيو على إحاطته، وقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد ووريو فالبوينا.

خلال العام المنقضي، أحرز شعب كولومبيا تقدما طيبا في الحوار السياسي وفي بناء الدولة من خلال جهوده الموحدة، إذانا ببدء فصل جديد من السلام والتنمية والمصالحة. وكما قال الأمين العام في أحدث تقرير له، تمر عملية السلام في كولومبيا حاليا بمرحلة دينامية جديدة (S/2022/1004). ويسرني جدا أن المجلس اتخذ للتو بالإجماع القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣)، ممددا ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونأمل أن يغتنم المجتمع الدولي ذلك الزخم ويبني عليه وأن يواصل تقديم الدعم اللازم لعملية السلام بغية تحقيق المزيد من النتائج الملموسة. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالنقاط التالية:

أولا، يجب أن نواصل الضغط من أجل تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. وما فتئت الحكومة الكولومبية الجديدة، برئاسة الرئيس غوستافو بترو أوريجو وغيره من أصحاب المصلحة، تشارك مشاركة كاملة في تنفيذ البنود ذات الصلة من الاتفاق. واتخذت تدابير عملية، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاح الريفي

لها عن تعاطفنا وندين بشكل قاطع جميع أعمال العنف. واسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته القيمة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد ووريو فالبوينا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

يهدف التزام سويسرا الطويل الأمد في كولومبيا إلى المساهمة في التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. وعلى وجه الخصوص، أيدت سويسرا عنصر المشاركة السياسية في الاتفاق. والتزمت أيضا بدعم النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، إلى جانب دعم النساء والرجال الكولومبيين الذين لم يدخروا جهدا من أجل ضحايا النزاع المسلح. وقد أعطت مساهمتنا الأولوية لنهج شامل يركز على الضحايا، ويقوم على احترام القانون. ويسر سويسرا أن تواصل دعمها لبناء سلام دائم، بوصفها عضوا في المجلس.

وأود أن أسلط الضوء على عدة نقاط في هذا الصدد.

أولا، ترحب سويسرا بالجهود الهامة التي تبذلها الحكومة الكولومبية للنهوض بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاق السلام. ومن الأمور المشجعة للغاية استئناف المفاوضات مع جيش التحرير الوطني والسعي إلى مواصلة الحوار مع الجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك هدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار. إن التواصل الإيجابي بين السلطات الكولومبية وحزب العموم هو أيضا بادرة ذات مغزى والتزام واضح بإحلال السلام. ونرحب بعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وقدرتها على التكيف حتى تتمكن من دعم كولومبيا على الطريق المؤدي إلى السلام.

ثانيا، ترحب سويسرا بوحدة المجلس التي أظهرها اتخاذها بالإجماع القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٢)، بشأن توسيع نطاق ولاية البعثة لتشمل رصد تنفيذ الإصلاح الريفي والفصول العرقية في اتفاق السلام. إن هذه الفصول حيوية. وسيمكن تحقيق الأهداف المحددة من العمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع المسلح والتفاوتات التاريخية. وبينما تجدر الإشادة بالجهود التي بذلتها الحكومة الكولومبية مؤخرا لمكافحة النشاط الإجرامي إلا أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء مستوى العنف الذي

من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٦. وسيساعد ذلك على الجمع بين التنمية الوطنية وتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، وهو ما سيكون أمرا حاسما لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في كولومبيا. وتشيد الصين بنهج الحكم الذي اعتمدته الحكومة، الذي يركز على تحقيق السلام من خلال التنمية، وتأمل أن تعزز الأمم المتحدة والشركاء الدوليون التنسيق والعمل في تآزر من أجل تقديم المزيد من الدعم لكولومبيا لتطوير اقتصادها وتحسين سبل عيش شعبها.

رابعا، يجب مواصلة تحسين الحالة الأمنية. في الوقت الراهن، لا تزال بعض المناطق في البلد تعاني من عدم الاستقرار. فلا تزال الجماعات المسلحة مستشرية في مناطق النزاع السابق ومناطق نائية. إننا نساند الحكومة في دعم التنمية في المناطق التي لا يزال الأمن القومي فيها هشاً، ونرحب باعتماد الحكومة لسياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية واتخاذ تدابير فعالة لحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي.

ووفقا لتقرير الأمين العام، لا تزال كولومبيا أحد أكثر البلدان تضررا من وجود الذخائر المتفجرة، بما في ذلك الألغام الأرضية. ولحسن الحظ، لم تقع إصابات. وفي هذا الصدد، يمكن لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أن تستخدم خبرتها وتقدم الدعم التقني للكيانات ذات الصلة في البلد بغية تعزيز قدرتها على إزالة الألغام والقضاء على الخطر الخفي الذي تشكله الألغام.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن الصين تشيد ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على الإسهام الهام الذي قدمته في عملية السلام في كولومبيا، وتؤيد البعثة في مواصلة الاضطلاع بدور نشط في دفع عملية السلام إلى الأمام على أساس الاحترام الكامل لملكية كولومبيا.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أرحب بمشاركة فخامة السيدة فرانسوا ماركيس مينا، نائبة رئيس كولومبيا. إن حضورها يشهد على التزام كولومبيا بتحقيق سلام دائم وعلى تعاونها القيم مع مجلس الأمن. لقد علمنا بقلق شديد بمحاولة اغتيالها بالأسلحة. نعرب

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو وممثل المنتدى الخاص الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية في كولومبيا، السيد ووريو فالبوينا، على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بنائبة رئيس كولومبيا، السيدة فرانسيس ماركييس مينا، في هذه الجلسة وأشارك زملائي في إدانة محاولة اغتيالها بالأمس بأشد العبارات.

وترحب فرنسا بالالتزام الواضح والمبادرات الأخيرة التي اتخذتها السلطات الكولومبية من خلال اعتماد سياسة "السلام الشامل" من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. إن كولومبيا تسير على الطريق الصحيح.

واسمحوا لي أن أعود إلى بضع نقاط محددة.

أولا، إن البحث عن السلام من خلال الحوار أمر حتمي. وتشجعنا كثيرا المفاوضات الجارية مع جيش التحرير الوطني والجماعات المسلحة. ونأمل أن تتم متابعتها وأن تؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار يتمكن المجتمع الدولي من دعمه عندما يحين الوقت.

ثانيا، ترحب فرنسا بالتزام الحكومة الواضح بالحصول على الأراضي والإصلاح الريفي. ومن الدلائل الإيجابية زيادة الميزانية المخصصة لذلك الأمر، فضلا عن الاتفاق المبرم مع القطاع الزراعي. ونرحب أيضا بالنهج الجديد الذي تتبعه السلطات إزاء إيجاد بدائل للمحاصيل غير المشروعة. ونشجع الحكومة على مواصلة السير على ذلك الطريق من أجل توفير فرص اجتماعية واقتصادية جديدة مجدية لمن عانوا في النزاع. وذلك عامل حيوي لتحقيق السلام الدائم.

ثالثا، ترحب فرنسا بالتقدم الذي يواصل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام إحرازه، فقد مهد إصداره للقرارات الطريق لإصدار أحكام تصالحية وبدء فصل جديد على مسار المصالحة. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تشارك في تلك الجهود من أجل تحقيق العدالة وكشف الحقيقة، وهي خطوة لا غنى عنها لكفالة استعادة السلام الدائم في البلد.

يواجهه أعضاء الأحزاب السياسية والزعماء الاجتماعيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمقاتلون السابقون ومجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2022/1004)، يشكل العنف ضد المرأة عقبة أمام مشاركتها الكاملة في عملية السلام. وكفالة الأداء السليم للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية هي أمر بالغ الأهمية لحماية المرأة، ويجب أن تكون من الأولويات. ويتأثر أطفال السكان الأصليين بشكل غير متناسب بأعمال العنف الخطيرة. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بتوقيع كولومبيا مؤخرا على إعلان المدارس الآمنة، الذي يمثل خطوة حتمية نحو تنفيذ التدابير الوقائية لضمان حماية أضعف الفئات.

ثالثا، تمشيا مع التزامها بالسلام والتتمة الاجتماعية المستدامة في كولومبيا، استجابت سويسرا لنداء أطراف النزاع وستدعم مفاوضات السلام الجارية مع جيش التحرير الوطني. واختيارنا مرة أخرى كإحدى الدول الداعمة للمفاوضات يمثل مسؤولية كبيرة لنا ندرك نطاقها تماما. ونرحب ترحيبا خاصا بالتمثيل المجدي للمرأة في هذه العملية.

لقد اعتمدت كولومبيا بنجاح نهجا يركز على الضحايا لتضميد جراح عقود من العنف. ويمكن لكولومبيا أن تكون مثالا يحتذى به للبلدان الأخرى المتأثرة بالنزاعات. وتشهد مشاركة كولومبيا المستمرة في لجنة بناء السلام على تلك الإمكانية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بكلمات الأب فرانسيسكو دي رو ريغيفو، الرئيس السابق للجنة الحقيقة،

(تكلم بالإسبانية)

"لم يعد بإمكاننا تأجيل اليوم الذي يصبح فيه السلام واجبا وحقا أساسيا. لقد أصبحت كولومبيا معتادة على وسائل السلام، ولن تتخلى عنها".

(تكلم بالإنكليزية)

تشجع سويسرا المجتمع الدولي والمجلس على مضاعفة جهودهما لدعم كولومبيا في تحقيق سلام دائم، وهي على استعداد لتعزيز ودعم جميع أشكال الحوار.

في البلد، لا سيما تنفيذ الاتفاق النهائي. والقرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣)، الذي اتخذناه لتونا اليوم، دليل إضافي على الدعم لحكومة كولومبيا من خلال رصد بعثة التحقق لتنفيذ الإصلاحات الريفية والفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من الاتفاق النهائي. وأقدر المقترحات والتوصيات الواردة في الرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ الموجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2022/940) بشأن كيفية التحقق من تلك المسائل. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى أن الحكومة تقول إن الإصلاح الزراعي والحصول على الأراضي مهمان جدا لكي يتسنى لكولومبيا أن تنعم بالسلام والازدهار. ويشكل الاتفاق الأخير بين الاتحاد الكولومبي لمربي الماشية والحكومة بشأن شراء ٣ ملايين هكتار من الأراضي من أجل توزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا إنجازا في ذلك الصدد. أما بالنسبة للفصل المتعلق بالشؤون الإثنية، فقد جرى التأكيد في المجلس على أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم من دون تحقيق العدالة والمساواة للبلد بأكمله، بما في ذلك المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية.

وتتمثل إحدى أولويات إكوادور خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن للسنتين ٢٠٢٣-٢٠٢٤ في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولذلك، يسرنا أن كولومبيا ما فتئت تنظر في كفالة زيادة مشاركة النساء، لا سيما نساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي، في آليات الحوار وجميع العمليات الرامية إلى إحلال السلام بشكل عام. ويرى المجلس أن عملية السلام في كولومبيا ناجحة وتشكل نقطة مرجعية للعمليات المماثلة في مناطق أخرى. وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بوصفه عنصرا أساسيا في تطبيق العدالة الانتقالية في البلد.

إن إكوادور تولي أهمية خاصة لعلاقتها مع كولومبيا، حيث يربطنا إطار تاريخي من الأخوة والتعاون الثنائي في مواجهة التحديات على حدودنا المشتركة ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بجميع مظاهرها، لا سيما الاتجار بالمخدرات والأسلحة، نظرا لتأثيرها على السلام والأمن.

أخيرا، يجب أيضا أن نكون نافذ البصيرة فيما ننظر في سبل المضي قدما. ولا تزال فرنسا تشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع مستوى العنف في أجزاء كثيرة من كولومبيا. ولا تزال الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع غير كافية. ويشكل بدء تنفيذ خطة الحماية في حالات الطوارئ، استنادا إلى زيادة حضور الدولة على الصعيد المحلي، خطوة إيجابية إلى الأمام. ولكن إذا أُريد لها أن تكون فعالة، فيجب أيضا أن تزيد من حضور الدولة في المناطق التي أهملها الاتفاق تاريخيا.

لقد أظهر المجلس مرة أخرى، بتمديده ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التي تضطلع بعمل ممتاز في الميدان، دعمه القوي لعملية السلام في كولومبيا. وفي هذا العالم الذي يوجع بالنزاعات والانقسامات، تظل كولومبيا نموذجا للسلام لدى المجتمع الدولي. وتشجعها فرنسا على مواصلة السير على ذلك الدرب، ونحن على استعداد لتقديم دعمنا الكامل لها.

السيد بريس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والسيد أرماندو ووريو فالبوينا، ممثل المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية في كولومبيا، على إحاطتيهما. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/1004). وإذ أرحب بحضور نائبة الرئيس الكولومبي فرانسيس ماركيس مينا لأول مرة في مجلس الأمن، أود أن أعرب عن قلق إكوادور وأكرر إدانة نائبة الرئيس لمحاولة الهجوم عليها.

وأعرب عن التضامن معها. وأرحب أيضا بحضور وزير خارجية كولومبيا، السيد ألفارو ليفا دوران، في جلسة اليوم.

تضطلع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بدور مهم في دعم التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وفي ذلك الصدد، أظهر اتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٦٥٥ (٢٠٢٢) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ التزامه بعملية السلام

يقول عن ٨٩ مدافعا عن حقوق الإنسان في العام الماضي. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي من بين أكثر القيادات استهدافا. والتقارير التي تفصل محاولة مدبرة لاغتيال نائبة الرئيس ماركيس مينا تثير القلق، وتعكس الحاجة إلى توخي الحذر وإدراك أن الأوضاع يمكن أن تتدهور بسهولة.

كما لا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع يستخدم لتشريد المجتمعات وكتكتيك للسيطرة على الأراضي. إننا ندعو إلى تنفيذ البرنامج الشامل للضمانات للقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان وخطة العمل لأمن المقاتلات السابقة في إطار سياسة إعادة الإدماج. ويجب أن تكون هناك مساهمة كاملة عن هذه الجرائم إذا أريد تحقيق سلام مستدام وطويل الأجل. كما نحث الحكومة الكولومبية على تعزيز آليات حماية ضحايا وشهود حوادث العنف المتصل بالنزاع.

ومما يبعث على الأمل بالنسبة لمالطة تصميم الحكومة الكولومبية في مساعيها نحو الإصلاح الريفي الشامل. ويمكن رؤية ذلك الالتزام بوضوح في زيادة الموارد المخصصة للقطاع الزراعي في ميزانية عام ٢٠٢٣ والاتفاق غير المسبوق على شراء ٣ ملايين هكتار من الأراضي لتوزيعها من خلال صندوق الأراضي.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على صدور قرارات ختامية مؤخرا عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بوصفه مثالا واضحا على العملية التي تركز على الضحايا التي تحتل موقعا مركزيا في نظام العدالة الانتقالية المتطور في كولومبيا. كما نرحب بإعادة تنشيط المجلس الوطني لإعادة الإدماج مؤخرا وتعيين الحكومة رئيسا جديدا للوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع. فلكل خطوات واضحة نحو تعزيز عملية إعادة الإدماج في جميع أنحاء البلد.

ويجب على مجلس الأمن أن يزود الحكومة الكولومبية بالموارد التي تحتاج إليها لمواصلة تقدمها نحو تحقيق السلام. ولذلك السبب تؤيد مالطة تأييدا تاما طلب وزير الخارجية الكولومبي توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتشمل الإصلاح الريفي الشامل

في الختام، تؤكد إكوادور من جديد دعمها الكامل لعملية السلام في كولومبيا والتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي.

السيدة فرايزير (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمن العام رويس ماسيو على الإحاطة التي قدمها والعمل الهام الذي يضطلع به مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأود أيضا أن أشكر السيد ووريو فالبوينا على إحاطته الثاقبة، وأنوه بمشاركة نائبة الرئيس فرانسيس ماركيس مينا لأول مرة في جلسة لمجلس الأمن وبحضور السيد راتلي، ممثلا للمملكة المتحدة، هنا اليوم.

شهدت الأشهر الثلاثة التي يغطيها أحدث تقرير للأمن العام (S/2022/1004) تحركا كبيرا في تمهيد الطريق نحو تحقيق السلام المستدام. وقد أوضحت حكومة كولومبيا أن التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لعام ٢٠١٦ لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في صميم طموحاتها. ومن دواعي سرور مالطة أن ترى استئناف مفاوضات السلام بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني في كاركاس الشهر الماضي. ونشعر بالتفاؤل إزاء التقارير الواردة من تلك المحادثات ونتطلع إلى متابعة الجولة القادمة من المفاوضات في المكسيك خلال هذا الشهر. وأهنئ حكومة كولومبيا أيضا على التقدم الذي أحرزته وأشيد بالممثل الخاص للأمن العام على دوره في توفير الدعم السياسي لتلك المفاوضات. وندعم ما تبذله حكومة كولومبيا من جهود من أجل التوصل إلى وقف شامل ومطول لإطلاق النار مع المقاتلين وندعو جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها والدخول في حوار مع الحكومة.

ولا يزال العنف يشكل تهديدا وجوديا لعملية السلام في كولومبيا. فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي شهده عام ٢٠٢٢، فإنه قد شهد أيضا مقتل المئات، بمن فيهم الأطفال، في عمليات قتل واسعة النطاق واشتباكات بين الجماعات المنشقة وجراء الذخائر المتفجرة. ولا تزال التهديدات التي يتعرض لها المقاتلون السابقون خطيرة، ويتجلى ذلك في زيادة عمليات النقل الطارئة لهم. كما لا يزال العنف ضد المدنيين والصحفيين والقيادات الاجتماعية مصدر قلق كبير، حيث قتل ما لا

البلد كجزء من مساعي الرئيس بيترو أوريغو للتوصل إلى وقف وطني لإطلاق النار وسلام دائم من خلال الحوار الشامل والمصالحة. وتبعث فينا الأمل كذلك عملية الحوار بين السلطات وجيش التحرير الوطني في محاولة لزيادة الإسهام إلى أقصى حد في الآفاق الجديدة لكولومبيا وتحسين التعايش بين السكان والمساعدة على ضمان السلام الدائم.

وتحتاج حكومة كولومبيا وشعبها إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي في خطوها خطوات واسعة نحو السلام الدائم والاستغلال الكامل للإمكانات الهائلة لإحراز تقدم خلال هذا العام. ونرحب بالولاية الموسعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا الواردة في القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣) الذي اتخذ اليوم، لرصد تنفيذ الإصلاح الريفي والفصول المتعلقة بالشؤون الإثنية من اتفاق السلام. فهذان جانبان حاسمان لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي.

ونشارك الأمين العام بأنه عملية السلام في كولومبيا دخلت مرحلة نشطة جديدة تستحق دعماً دولياً قوياً. وتتمتع كولومبيا وقادتها وشعبها بتعاطف ألبانيا ودعمها الكاملين لجهودهم النبيلة من أجل توطيد السلام. فكولومبيا قصة نجاح مشرقة للسلام، الذي يجب أن يتحقق بالكامل لصالح الجميع، من دون أن يتخلف أحد عن الركب. ونثق، في ذلك الصدد، بأن السلطات ستواصل القيام بما يلزم للحد من العنف. فقد شهدت كولومبيا والكولومبيون منذ فترة طويلة ما يكفي من العنف - وأكثر مما ينبغي منه. وهم في وضع أفضل من غيرهم لمعرفة العواقب الوخيمة للعنف المتهور، على حساب الحياة والحقوق والسلام، تماماً مثل محاولة اغتيال نائبة الرئيس، التي ندينها بشدة، والتي لا تهدف إلا إلى إخراج العملية عن مسارها.

(تكلم بالإسبانية)

إن ما تحتاج كولومبيا إليه الآن هو السلام - السلام الكامل، من خلال الحوار والعدالة. ونحن نقف بحزم معها على ذلك الطريق.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بدايةً، السيد الرئيس، أن أشكر السيد ماسيو على إحاطته القيمة وجهوده الدؤوبة لدعم أهداف البعثة في إرساء السلام في كولومبيا، وأرحب بوجود

والفصل المتعلق بالشؤون الإثنية من اتفاق السلام، وقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣). وعلى غرار ما قاله الأمين العام، فإن هذه الأجزاء من الاتفاق الختامي لعام ٢٠١٦ ضرورية لتوطيد السلام بمعالجة أنماط عدم المساواة المتجذرة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين واستبعاد المناطق الريفية والقوميات الإثنية. ومما يبعث في الأمل أن مجلس الأمن أظهر اليوم جبهة موحدة في تأييد القرار.

إن التقدم المحرز في عملية السلام في كولومبيا يتزايد بسرعة فائقة، والدعم المقدم من مجلس الأمن والمجتمع الدولي لا يقل أهمية عن أي وقت مضى. وتقف مالطة إلى جانب الشعب الكولومبي، ملتزمة بمستقبله السلمي والمزدهر. وعام جديد يجلب فرصاً جديدة. وأنا واثقة من أن مجلس الأمن يمكن أن يظل متحدًا في دعم مستقبل كولومبيا.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص

للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على جهوده والمعلومات بآخر المستجدات بشأن التطورات في البلد. كما أشكر السيد ووريو فالبونا على أفكاره الثاقبة الهامة. ونرحب بحضور نائبة الرئيس فرانسيس ماركيس مينا ووزير الخارجية ألفارو ليفا دوران، وهما جهتان فاعلتان هامتان من أجل السلام في كولومبيا، في هذه الجلسة، الأمر الذي يظهر أهمية التعاون مع مجلس الأمن بالنسبة للحكومة الكولومبية.

ونشيد بحكومة كولومبيا والرئيس بيترو أوريغو على رؤيتهما وتصميمهما وعملهما الشاق في تعزيز مفهوم "السلام الناجز". فقد واصلوا السير على طريق العمل من أجل السلام الذي رسمته الإدارة السابقة، مؤكدين بذلك رغبة الشعب الكولومبي وتصميمه على وضع حد لتاريخ النزاع الطويل والمؤلم.

إن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام ٢٠١٦ هو حجر الزاوية في عملية السلام في كولومبيا، وتبعث فينا الأمل الجهود التي تبذلها الأطراف لتنفيذه تنفيذاً كاملاً، فضلاً عن الاستعداد للدخول في حوار مع المجموعات غير الموقعة. ونرحب باتفاق ليلة رأس السنة الجديدة مع عدة جماعات مسلحة كبيرة تعمل في

الداعمة الأخرى في هذا الصدد، ويتضمن ذلك جهودها المتواصلة لدعم جهود السلام في ظل استمرار المفاوضات. ونرى أن الضمان الحقيقي لإنجاح هذه المحادثات يتطلب استكمال الأطراف التزامها بتنفيذ بنود الاتفاق الرئيسية، ومنها إنجاح عمليات إعادة الإدماج ونزع السلاح والتقيّد بالضمانات الأمنية ووضع حد للعنف.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على تأييدها التام لحكومة وشعب كولومبيا في جهودهما لتحقيق السلام المستدام، وكذلك لبعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة، التي نرحب بتوسيع نطاق ولايتها بموجب القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣) الذي اتخذ اليوم، الأمر الذي من شأنه دعم التنفيذ الكامل والشامل للاتفاق.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بنائبة رئيس كولومبيا فرانسيس ماركيس مينا ووزير الخارجية ألفارو ليفا دوران في جلسة اليوم. ونشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته بشأن الحالة في البلد وعلى تقييمه. كما نشكر السيد أرماندو ووريو فالبوينا.

بناءً على طلب السلطات الكولومبية، اتفق مجلس الأمن اليوم بالإجماع على توسيع نطاق مهام الرصد التي تضطلع بها بعثة التحقق لتشمل فصلين إضافيين من فصول الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، وهما الإصلاح الزراعي والشؤون الإثنية. ونأمل أن تكون مشاركة خبراء الأمم المتحدة ومراقبيها في هذين المجالين كطرف مستقل عاملاً إضافياً في ضمان تنفيذ الاتفاق التاريخي لعام ٢٠١٦ بحسن نية.

ونرحب بالالتزام الحاسم لإدارة الرئيس بيترو أوريجو بالتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي. إن ما قامت به السلطات الكولومبية الجديدة خلال ستة أشهر من أجل المصالحة في البلد أكثر مما فعلته الإدارة السابقة على مدار أربع سنوات. ونلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الزراعي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والنهوض بمبادرات تشريعية هامة توفر الدعم القانوني لعمليات بناء السلام. وتكتسي إعادة تنشيط لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه أهمية

معالي السيدة فرانسيس ماركيس مينا، نائبة رئيس كولومبيا معنا اليوم، وانضم إلى باقي أعضاء المجلس في إدانة محاولات تعريض حياتها للخطر، مع تقديرنا لمشاركة السيد أرماندو.

وفي سياق مناقشتنا اليوم، أود أن أركز على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، نرحب بمواصلة إحراز تقدم في آليات التنفيذ الرئيسية للاتفاق النهائي، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية والمجلس الوطني لإعادة الإدماج ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، إلى جانب التدابير الهامة التي اتخذتها الحكومة لمنح الأولوية للعناصر الأساسية للاتفاق، ومنها الأحكام المتعلقة بالشؤون العرقية والجنسانية والإصلاح الريفي. ونرى كذلك أن مبادرة الحكومة الكولومبية لوضع أول خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من التطورات المشجعة باعتبارها أداة أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ومن شأنها كذلك المساهمة في بناء السلام في البلد.

ثانياً، من المُقلق استمرار التهديدات والعنف ضد المدنيين والمقاتلين السابقين والمسؤولين السياسيين وقادة المجتمعات المحلية، ويشمل ذلك التقارير التي تفيد بالعثور يوم أمس على قنبلة بالقرب من منزل نائبة الرئيس، والتي تُبرز لنا مجدداً الحاجة للحفاظ على أي تقدم نحو إحلال السلام واستتباب الأمن في البلد. وبالتالي نرى أن التركيز على الجهود - التي تشمل التنسيق المستمر بين الحكومة الوطنية والسلطات المحلية وزيادة أعداد أفراد الشرطة وقوات الأمن العام المعنيين بالعمل في مناطق إعادة الإدماج والنزاع - سيُساهم في الحد من المخاطر التي تُهدد سلامتهم وأمنهم، وهو الأمر الذي يجب الحفاظ عليه في إطار المخاطر التي تهدد تنفيذ الاتفاق على نحو شامل.

ثالثاً، نرى أن التقدم المُحرز في الحوار بين الأطراف المعنية خلال الفترة الأخيرة يعد خطوة إيجابية يجب البناء عليها، إذ من شأنها المساهمة إلى حد كبير في تخفيف وتيرة العنف بين المجتمعات في كولومبيا، ويشمل ذلك إمكانية التوصل في المستقبل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار. كما نقر بالدور الذي اضطلعت به الدول الضامنة والدول

اتفاق محتمل. وفي غضون ذلك، ستواصل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا العمل وفقا لولايتها للتحقق من تنفيذ مختلف أحكام الاتفاق النهائي. وبصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، تعترف روسيا مواصلة تقديم الدعم الشامل لعملية السلام الكولومبية وبعثة التحقق بقيادة السيد رويس ماسيو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته المفصلة وأفكاره الثاقبة. والشكر موصول للسيد ووريو فالبوينا على شهادته الملهمة، التي استندت إلى تجربته الخاصة. وأرحب بشكل خاص بنبأثة الرئيس فرانسيس ماركيس مينا ووزير الخارجية ألفارو ليفا دوران، وأضم صوتي إلى أصوات الزملاء الآخرين في الإعراب عن تضامننا مع نائبة الرئيس، التي تعرضت حياتها للخطر أمس. كما أشكر لجنة بناء السلام على مشورتها الخطية.

تشيد اليابان بالتزام الرئيس بيترو أوريفو بالتنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لعام ٢٠١٦ لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم كعنصر أساسي في سياسة "السلام الناجز" التي تنتهجها حكومته. ويتجلى ذلك الالتزام في الطلب المشترك الذي قدمته حكومة الرئيس بيترو أوريفو والقوات المسلحة الثورية السابقة لكولومبيا - الجيش الشعبي للحصول على دعم الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الفصلين المتعلقين بالإصلاح الريفي والشؤون الإثنية من الاتفاق. وفي هذا السياق، ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣) بالإجماع، حيث أنه يأذن بولايات إضافية لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا فيما يتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والمنظورات الإثنية. وهو يمكن البعثة من مواصلة الإسهام في توطيد عملية السلام. كما أنه مثال ممتاز على استمرار مجلس الأمن بأسره في العمل على نحو موحد لتعزيز السلام والأمن في كولومبيا. وتقدر اليابان الدور الذي يؤديه الممثل الخاص والبعثة وتواصل دعمه.

ويحدونا أمل قوي في أن يستمر تنفيذ الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية بطريقة منهجية ومؤسسية. وترحب اليابان باعتماد مشروع قانون

كبيرة في تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق. ولكن كما يدرك الكولومبيون أنفسهم، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، فضلا عن تنفيذ برامج استبدال المحاصيل وتعزيز سلطة الدولة على الصعيد المحلي.

لقد كان لعلاقات كولومبيا مع فنزويلا أهمية تاريخية بالغة لضمان السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، ونرحب بإعادة العلاقات بين هاتين الدولتين الجارتين، والتي عززتها الزيارة التي قام بها الرئيس بيترو أوريفو مؤخرا إلى كاراكاس. وأظهر التاريخ عدم جدوى محاولات الحكومات الكولومبية السابقة الخاطئة والقصيرة النظر للانغلاق والابتعاد عن أشقائها في فنزويلا. ونحن على يقين من أن تطبيع العلاقات الكولومبية - الفنزويلية سيساعد على تنظيم حالة الهجرة في المنطقة وتعزيز مراقبة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.

ومن شأن ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم وتأييد أن يساعد بوغوتا في جهودها لتحقيق السلام مع الجماعات المسلحة لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إنهاء العنف والمعاناة في أوساط السكان المدنيين. ونحيط علما بوقف إطلاق النار الثنائي مع أربع جماعات مسلحة غير قانونية. وسيكون من المهم تنفيذ آليات فعالة للرصد الثنائي للهدنة والتحقق منها وكفالة السيطرة الفعلية للدولة في المناطق التي يكون فيها وجود القوات المسلحة محدودا وكذلك التي تنشط فيها الجماعات المسلحة المتحاربة.

ويشكل التوصل إلى اتفاقات بين بوغوتا وجماعة جيش التحرير الوطني المسلحة أحد العوامل الأساسية لتحقيق السلام في البلد. ونتابع تطور الاتصالات بين الجانبين ونأمل أن يتمكن من التوصل إلى اتفاقات مقبولة للطرفين يمكن أن تضع حدا للمواجهة المسلحة المستمرة منذ عقود. وإذا لجأت كولومبيا إلى مجلس الأمن طلبا للدعم، فنحن مستعدون للنظر في مختلف خيارات المساعدة الدولية للتوصل إلى

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لنائبة رئيس كولومبيا.

السيدة ماركيس مينا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمجلس الأمن وأعضائه الدائمين والمنتخبين والمجتمع الدولي على عملهم المستمر والحازم دعماً للمبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدولة الكولومبية في مجال السلام والأمن، والذي يتجسد بوضوح في التصويت على القرار ٢٦٧٣ (٢٠٢٣)، الذي شهدنا اعتماده للتو. وهذا التصويت بالإجماع يبرهن على أهمية الاتفاق بالنسبة للعالم.

ثانياً، أود أن أعرب عن امتناني لعبارات التضامن فيما يتعلق بأعمال العنف التي ما زلنا نواجهها في بلدنا والتي تسعى إلى تقويض جهودنا من أجل تحقيق السلام والعدالة الاجتماعية وتعميق الديمقراطية في كولومبيا.

وأرحب بتولي حكومة اليابان رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وأحيي السيد كارلوس رويس ماسيو، رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على كل ما بذله من جهود ودعم على مر السنين لتحقيق السلام في كولومبيا. وأود أيضاً أن أحيي أمين المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية في كولومبيا، السيد أرماندو ووريو فالبوينا، ممثل المجتمع المدني، الحاضر معنا اليوم والذي عملنا معه لسنوات عديدة من أجل تحقيق السلام والكرامة والعدالة الاجتماعية للشعوب الإثنية في كولومبيا وللبلد نفسه. وأود بصفة خاصة أن أؤيد بالعمل الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وبوجود البعثة على أراضيها وبالإجراءات التي تتخذها لصالح الضحايا والمجتمع المدني والشعوب الإثنية والنساء والمقاتلين السابقين الذين وقعوا اتفاق السلام. وقد أتاحت المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي ومجلس الأمن في المسائل السياسية والتقنية والمالية دعم وتعزيز الالتزامات الواردة في الاتفاق حتى في الأوقات التي كانت فيها الإرادة السياسية غير كافية أو نادرة.

لإنشاء وزارة المساواة والإنصاف بوصفه إنجازاً ملموساً في تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الكولومبيين، بمن فيهم الأقليات العرقية، فضلاً عن غيرهم من الفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب. ونود أن نهني نائبة الرئيس مينا على تعيينها وزيرة للمساواة والإنصاف. إنها قائدة مجتمعية عظيمة في الدفاع عن حقوق الأقليات العرقية، وآمل أن تؤدي جهودها إلى إحراز تقدم أكبر في هذا الصدد.

كما اتخذت الحكومة الكولومبية خطوات ملموسة لتنفيذ إصلاح ريفي شامل. ونأمل أن تؤدي عمليات الحوار الجارية مع سكان الريف إلى التعجيل بإحراز تقدم ملموس في ضمان المساواة في الحصول على الأراضي في المناطق الريفية. ونكرر ترحيب لجنة بناء السلام بالتقدم المحرز في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الحوار، مما سيساعد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وإرساء أساس للسلام المستدام.

وتعرب اليابان عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي تبذلها كولومبيا للنهوض بعملية السلام بطريقة مؤسسية وشاملة. وتحرص المؤسسات والنظم الأساسية للعملية، مثل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ولجنة تقصي الحقائق، على إشراك المقاتلين السابقين والضحايا على حد سواء في تحقيق تقدم. ونعتقد أن هذا النهج المؤسسي الشامل للجميع والقائم على سيادة القانون سيؤدي في نهاية المطاف إلى التني عن أعمال العنف وحماية الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل النساء والأقليات العرقية والمدافعون عن حقوق الإنسان والقادة المجتمعين. وترحب اليابان بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتحقيق "السلام الناجز"، بما في ذلك الإعلان مؤخراً عن وقف إطلاق النار مع العديد من الجماعات المسلحة التي لم توقع بعد اتفاقات سلام مع الحكومة. ونتوقع مواصلة الجهود الرامية إلى التوصل لوقف دائم وشامل لإطلاق النار من أجل تحقيق السلام الكامل. وتعرب اليابان عن عزمها الكامل على الإسهام في مناقشة أفضل السبل التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدعم تلك الجهود.

ختاماً، تظل اليابان، بوصفها عضواً جديداً في مجلس الأمن، ملتزمة بدعم جهود كولومبيا في جميع مراحل عملية بناء السلام.

والحصول على الموافقة عليه في نصف المناقشات المتعلقة به، يسعى إلى الاعتراف بحق سكان الريف في الحماية الدستورية الخاصة.

وبدعم من الرئيس بيترو أوريجو، في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، أعتدنا القانون المنشئ لوزارة المساواة والإنصاف. ومن خلال هذه الأداة المؤسسية الجديدة، نلتزم الآن بتقليص الفجوات في المساواة والإنصاف الموجودة في البلد. هدفنا هو إيلاء اهتمام خاص للنساء بكل تنوعهن، والأطفال والشباب، وأفراد مجتمع الميم الموسع، والمنحدرين من أصل أفريقي، والسود والريسال والبالينكيرو وغيرهم من المجموعات الإثنية الأصلية، والغجر، وأهل الريف، والعائلات والأسر المعيشية التي تعيش في الفقر والفقر المدقع، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشردين، والمسنين والسكان المهاجرين. ويعيش العديد من هؤلاء السكان في مناطق مستبعدة ومهمشة تاريخياً، وهي أيضاً الأكثر عرضة لآثار الأزمة البيئية والإنسانية الناجمة عن النزاع المسلح.

إننا نجري تغييرات هيكلية ستكون بمثابة أساس "السلام الناجز"، مع فهم "السلام الناجز" على أنه تنفيذ الاتفاقات الموقعة بالفعل بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية والدولة الكولومبية، من ناحية، والتقدم المحرز في الحوارات مع مختلف المجموعات التي تواصل تعطيل الحياة في الأقاليم، من ناحية أخرى. وسينتج "السلام الناجز" عن سد فجوات عدم المساواة وعدم الإنصاف المنتشرة في أمتنا.

وبصفتي نائبة رئيس جمهورية كولومبيا، فإنني مسؤولة عن التنسيق بين المؤسسات وبين القطاعات من أجل وضع وتنفيذ الالتزامات المستمدة من الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية من أجل تحقيق السلام. ونتيجة لمهمة التنسيق هذه، حددنا عدم وجود مؤشرات واضحة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ هذا الفصل بشكل ملموس. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي نواجهها في تصميم مؤشرات تساعد على وضع إجراءات ترمي إلى الجبر التاريخي للضرر الذي عانت المجتمعات الإثنية، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين ومجتمعات الريسال والبالينكيرو والمنحدرين من أصل أفريقي، الذين عانوا جميعاً بشكل غير متناسب من آثار النزاع المسلح والعنصرية الهيكلية في كولومبيا.

وأخاطب المجلس بصفتي ابنة أراضي الأجداد وبصفتي متحدثة باسم الشعب الكولومبي وممثلة لحكومة جاءت لتغيير تاريخ بلدي. واليوم، تدعو الإرادة الديمقراطية لمواجهة العنف والظلم الاجتماعي وأوجه اللامساواة الهيكلية حكومة التغيير إلى صياغة سياسات للناس تجعل من كولومبيا قوة عالمية لصالح الحياة. ونقترح بدائل لها جذور عميقة في الأرض لأننا نأتي من أماكن متنوعة حيث كانت قسوة الحرب وسياسة الموت هي القاعدة. فأذاننا وقلوبنا مرتبطة بتلك الأماكن، منتبهة لصرخاتها اليائسة من الألم وأشكال مقاومتها وسط أزمة لا تزال تنقل كاهلنا.

ولهذا السبب نؤيد مبادرات المجتمعات المحلية التي تطالب اليوم باتفاقات إنسانية، ولهذا السبب نصر على وقف إطلاق النار وجميع سيناريوهات الحوار والاتفاق السياسي التي تتطلب منا بناء بلد آمن وسلمي. ويتمثل التزامنا الرئيسي في حماية أرواح جميع السكان الكولومبيين، ورعاية أولئك الذين اتخذوا الدفاع عن حقوق الإنسان كقضية رئيسية لهم، وحماية المجتمعات التي وقعت في مرمى النيران. ولكن لا شيء من هذا ممكن دون احترام أولئك الذين التزموا بإرادتهم من أجل السلام وتمسكوا بها دون أن يتم تخفيف حدة النزاع المسلح وضمان تفكيك الهياكل الإجرامية التي تديم العنف.

وكان عدم المساواة في الحصول إلى الأراضي لسكان الريف، فضلاً عن التخلي عنهم بشكل عام، أحد الدوافع الرئيسية للحرب في كولومبيا. وقد وضعت حكومتنا سياسة واضحة لإرساء الديمقراطية وتوزيع ٣ ملايين هكتار من الأراضي المنتجة من أجل التنمية الزراعية والصناعية والاقتصادية للبلد، بهدف تحقيق الانتعاش وبناء السيادة الغذائية، بغية منع استمرار موت الأطفال من الجوع وسوء التغذية في بلدنا. وستعمل هذه الهككتارات على ضمان حصول المشردين وضحايا التمييز، بمن فيهم المنحدرين من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية الإثنية، ومجتمع الريسال والبالينكيرو، فضلاً عن النساء والشباب وسكان الريف بشكل عام. وتعتزف حكومتنا بسكان الريف بوصفهم أصحاب حقوق. وبدعم من الكونغرس، تمكنا من تقديم مشروع قانون،

ولقد قادتنا هذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها إلى فهم أن هذه الحرب الشاملة تتطلب رؤية واسعة النطاق للسلام، نسميها في حكومتنا السلام الكامل. ويسعى هذا السلام الكامل إلى التغلب على السلام المجزأ من خلال الاعتراف بإنجازات الاتفاقات السابقة والتقدم الذي أحرزته، بما في ذلك اتفاق السلام. والسلام الكامل هو السبيل الذي سيتيح لنا الوصول إلى الأقاليم المستبعدة والمهمشة تاريخياً بغية وضع إجراءات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة المادية - إجراءات تسمح لنا برعاية الأقاليم لتصبح مكاناً يصلح للمعيشة ومكافحة تغير المناخ. وسترتين قدرتنا على النهوض بالسلام الكامل بالتزامنا بالمساواة والإنصاف والعدالة الاجتماعية والعدالة بين الجنسين، وبصفة عامة، ترسيخ الديمقراطية.

ونشكر مجلس الأمن على تمديده بالإجماع ولاية بعثة التحقق المعنية بالإصلاح الريفي والفصل العرقي، وهو دعم دولي لالتزامنا. ومع ذلك، نحث الأمم المتحدة على مواصلة دعم جهود الحكومة في الحوار مع الأطراف الفاعلة الأخرى من أجل تحقيق السلام الكامل.

وأخيراً، أود أن أقترح وأدعو المجلس إلى عقد جلسة في كولومبيا لدعم السلام من الأقاليم والتعرف بشكل مباشر على التحديات التي نواجهها على أساس يومي. وتلك التحديات التي تشجعنا على مواصلة العمل من أجل إحلال السلام الحقيقي والدائم والمستدام الذي سيقود جميع الكولومبيين إلى العيش بمودة وسعادة. معاً سنجعل الكرامة ممارسة حياتية دائمة، لأننا نستحق أن نعيش حياة كريمة، ونطمح في أن تصبح كولومبيا رائدة هذه الحياة في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

وما فتئت الحكومة الوطنية، ولا سيما نائبة الرئيس، تصمم سياسات للعدالة العرقية تمكن من سد الفجوات في الإنصاف والمساواة التي شهدتها المجتمعات المحلية منذ إعادة إقرار حقوقها الإثنية الإقليمية. ولا يمكننا أن نتغاضى عن حقيقة أن المعاملة غير المتناسبة لهذه المجتمعات هي نتيجة لسياسات التمييز العنصري في سياق النزاع المسلح، وهو ما يتجلى وينعكس أيضاً في السياسة المتعلقة بالمخدرات المصممة لمكافحة ظاهرة الاتجار بالمخدرات في كولومبيا.

وينبغي أن تركز السياسة الجديدة المتعلقة بالمخدرات على العدالة الإثنية والجنسانية التي تمكن من الاعتراف بالمعاملة المتميزة للسكان والتغلب عليها، ووضع احترام الحياة والقضاء على العنف ضد المرأة وتعزيز استقلالها الاقتصادي وتمكين مشاركتها السياسية في صميم الجهود الرامية إلى بناء السلام والأمن. وفيما يتعلق بهذه النقطة، نحث الجمعية العامة على دعم الحكومة الكولومبية في إيجاد سبيل للمضي قدماً، نهج جديد يسمح للسكان والمجتمعات المحلية والشباب والنساء بكل تنوعهم، بالعيش في سلام وكرامة، وعدم العيش في خوف في الأقاليم.

ونطلب من الأمم المتحدة أن تفتح أبوابها للحوار الصادق، لمسار جديد يسمح لنا بإيجاد حل جذري للانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان في البلد. وأدعو إلى إحراز تقدم ليس فقط في الحوار السياسي، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالسلام والمساواة في المناطق الحضرية، وتحقيق تقدم هيكلي في المجتمع الكولومبي.

لقد أثر العنف المسلح على مجتمعنا بأسره. إن ما يقرب من ١٠ ملايين شخص، أي خمس السكان الحاليين، سقطوا بشكل مباشر ضحايا للحرب. لقد طالت جروح وندوب جراء ما حدث كل بيت في بلدي. وانتقل الخوف والكراهية والانتقام من جيل إلى جيل. فالسكان الأصليون والمجتمعات الريفية والسياسة والمؤسسات والفنون والثقافة قد ذاقوا مرارة تجربة العنف أو الاستفزاز أو المعاناة.